

الوضع السياسي الحاضر
وعلاقة قانون الطوارئ في لبنان

بدأ الصراع بين الفئات المعارضة في الشعب وبين الحكومة من اجل الغاء قانون الطوارئ
او بقاءه .

والذين يسعون لالغاء القانون هم :

- ١ - اكثرية الصحفيين الذين يستفيدون من المراجع المعارضة وينتظرون المعركة الانتخابية .
ويرون في مناقشة مشروع الرئيس ايزنهاور فرصة لعملية (شانتاج) ان كان في تأييده او مقاومته .
- ٢ - الاحزاب والمؤسسات والهيئات واليسارية والتي تستوحي سياستها من السياسة المصرية السورية .
- ٣ - المرشحون للكراسي النيابية في الانتخابات المقبلة على القوائم ، المناقشة للقوائم الموالية للسلطة القائمة .
- ٤ - المؤيدون لعودة الرئيس السابق الشيخ بشارة الخوري للسياسة وللحكم .

ومن التدقيق في قوة هذه الكتلة من المعارضين لقانون الطوارئ يظهر جليا القوة الشعبية التي تتحضر لمحاربة الحكومة بعد الغاء القانون . وان رضوخ الحكومة لضغط هذه القوة واعلانها الغاء قانون الطوارئ سيكون كارثة سياسية بالنسبة للحكومة وسياستها في الداخل والخارج ويمكن تلخيص المساوي التي تنشأ عن الغاء قانون الطوارئ بما يأتي :

أولاً - شن حملة صحفية شديدة ضد الحكومة من اجل قانون الانتخاب والدوائر الانتخابية ومهاجمة رئيس الوزارة بحملة يغذيها منافسوه في الانتخابات من اجل كل حركة سياسية تظهر عنه او عن اى مرجع سواء وخاصة من اجل موقف وزير الخارجية السيد شارل مالك .

ثانياً - عقد الاجتماعات لتوحيد الجهود بين الفئات المعارضة والسعي لانشاء جبهة وطنية من جميع هذه الفئات تقوم بتنظيم قوائم موحدة في جميع المناطق وتعمل كما جرى في الاردن

لاجل فوز أكبر عدد ممكن من مرشحي هذه الجبهة .

ثالثاً : تركيز حملة على صعيد السياسة الخارجية ضد سياسة رئيس الجمهورية السيد كميل شمعون تستهد فابعاد عن كرسي الرئاسة .

وبصورة مختصرة يمكن القول بأن اقدام الحكومة على الغاء قانون الطوارئ تحت ضغط القوة المعارضة هو تسجيل انتصار لهذه القوة واعطاءها مركز التفوق على الحكومة في الاوساط الشعبية وتهيأة لجو لابعاد رجال الحكومة حتى ورئيس الجمهورية عن الحكم .

ويمكن الجواب على ذلك بأن الاصرار على بقاء قانون الطوارئ يسبب اضطراباً ويزيد في حقد طالبي الغائه وفي عدد المعارضين للحكومة بسبب بقاء القانون .

نعم هذا الجواب صحيح ولكن المقابلة بين نتائج ابقاء القانون وبين الغائه تبرهن بصورة قاطعة على ان مصلحة الحكومة هي في الابقاء على القانون . ويمكن الجواب على خطر ابقاء القانون بان الشعب في لبنان اعتاد الرضوخ للامر الواقع ولانه شعب يكره الاضطراب وبيتعد عن اعمال العنف خصوصاً في هذه الفترة التي يظهر فيها قادة الاحزاب مفكرين ومتناقضين ، بسبب فقد ان السيد كمال جنبلاط هدفه السياسي في الوقت الحاضر ووقوفه حائراً على مفترق عدة طرق سياسية لا يفرق اى طريق يسلك الطريق الجبهة الشرقية ام الجبهة الغربية ام طريق الحياد فضلا عن حيرته في اتخاذ موقف صريح للمعركة الانتخابية .

والتناقض الحاصل الآن بين انصار السياسة السورية الذين يرفضون مشروع ايزنهاور ويتقربون من روسيا ومنهم النجادة والهيبة الوطنية والقوميين العرب وبين انصار السياسة السعودية التي تقام الشيوعية وتتقرب من السياسة الاميركية .

وبين الشيوعيين وانصارهم الذين يقاومون كل مشروع او سياسة غربية فابقا قانون الطوارئ
يمنع على هؤلاء فرصة عقد الاجتماعات للتفاهم وفرصة النشر في الصحف بحرية للتقريب بين
وجهات النظر *

ويمنع عنهم توحيد الجهود لمقاومة الحكومة بوسائل عملية فهم ان اتفقوا على طلب
الالغاء بمقررات او بيان بنتيجة اجتماع فلا يمكن ان ينفقوا على تحمل مسؤوليات مشتركة لعمل
ضد الحكومة *

خصوصا اذا اظهرت الحكومة حزما في تطبيق قانون الطوارئ *

ويمكن معرفة الاخطار التي تواجهها الحكومة اذا هي الغت قانون الطوارئ بما جرى
في ايران في عهد حكومة مصدق وفي العراق في فوز الجبهة المعارضة في المجلس النيابي السابق *
وفي سوريا في الانتخابات الاخيرة * واخيرا في انتخابات الاردن حيث سيطرت بنتائج القوات
المعارضة *

بينما رأينا ان الانتخابات في العراق مع وجود حالة الطوارئ ضمنت للحكومة بقاءها *

ومع وجود قانون الطوارئ يمكن للحكومة ان تنافس القوة المعارضة في كسب ثقة الشعب
بالالتفات الى مطالبه واسترضاء اصحاب النفوذ الشعبي في كافة المناطق ووضع حد لاطماع
منافسيهم الذين يوغرون صدرا الحكام ضد هم ليضمنوا بقاء نفوذهم واحتكار مساعدة السلطة ولا
يلتفتون الى مصلحة رجال السلطة لان الكثيرين منهم ينتقلون بسياستهم كلما انتقلت السلطة
من رجل الى آخر فهمهم مصالحهم فقط *

ومن اخطار الغاء قانون الطوارئ فتح ميدان واسع امام الدعاية المحكمة ضد المشروع
الاميركي وضد اصدقاء السياسة الغربية من المسؤولين واعطائهم سلاحا ماضيا باعطائهم الحريات
التي حرّمهم منها قانون الطوارئ في هذه الفترة الدقيقة في السياسة المحلية وفي السياسة
الخارجية *

ومن المعقول جدا ان تستند الحكومة الى ابقاء حالة الطوارئ بالاستناد الى الظروف الدولية الحاضرة وعدم زوال الاسباب التي اعلنت من اجلها .

مع رفع الرقابة عن الصحف وتطبيق قانون المطبوعات وقانون العقوبات اللذين يفرضان رقابة دائمة ضد الصحف بقوة القانون العام *